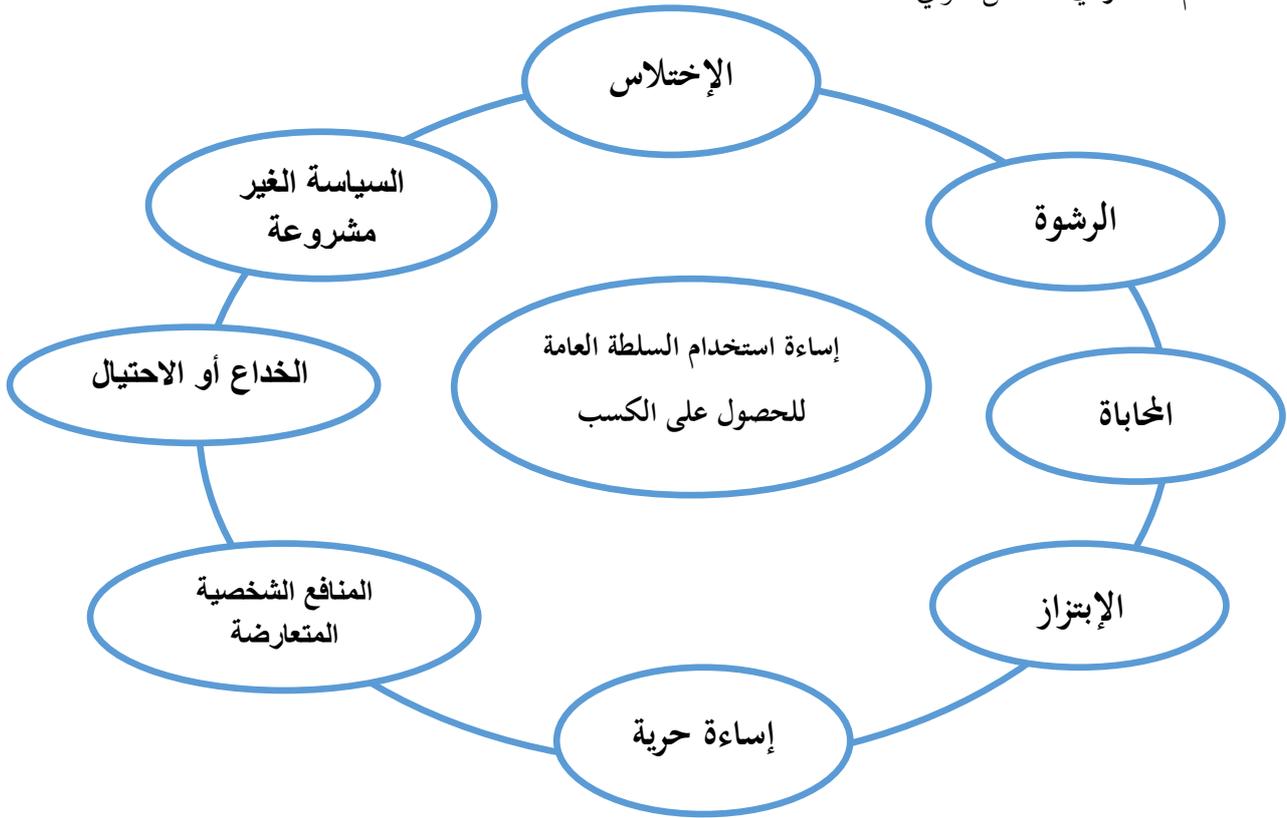


تمهيد:

يتخذ الفساد الإداري والمالي مظاهر متعددة، حيث يبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن هذا المنطلق يتم قبول الرشوة وإختلاس الأموال والابتزاز والإحتيال والمحابة، وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع، وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر، وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي "UNDP" لخصت أهم مظاهر في الشكل الموالي:



وفيما يلي شرح لأهم هذه المظاهر:

1. الرشوة: تعرف على أنّها : " اتفاق بين شخص وموظف على فائدة أو منفعة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عنه يدخل في اختصاص الموظف، فالرشوة في حد ذاتها تمثل اتجار الموظف في أعمال وظيفته أو استغلالها على نحو معيّن أو إنتهاز ما يتصل بها من سلطة أو عمل للاستفادة بغير حق عن طريق الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة أو التفاهم معه على قبول ما عرضه الأخير من فائدة أو عطية مقابل عمل متعلق بالوظيفة أو الخدمة العامة أو الامتناع عن أداء عمل من الأعمال التي تدخل في نطاق وظيفة الموظف أو دائرة اختصاصه".

2. الإختلاس: ويعرف بأنه "هو الاستلاء أو التخصيص غير القانوني للأموال والممتلكات التي يتم إيداعها في عهدة شخص ما، والتي تكون مملوكة للغير"، ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "تصرف الموظف العام بأموال الدولة وحيازتها على إعتبار أنها مملوكة له".

3. الواسطة: تعرّف على أنّها: " هي إتخاذ الموظف في مؤسسة حكومية، أو شخص متنفذ في إحدى الهيئات العامة، سعيًا وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو سياسية أو إجتماعية، بإعطاء الأولوية لشخص أو جهة غير مستحقة أو تفضيلها على غيرها لإعتبارات غير مهنية كالإنتماء الحزبي أو العائلي أو الديني أو الجهوي في حالات الإختيار والتعيين والترقية الوظيفية في المؤسسات الحكومية"

4. الخباة: هي تفضيل جهة على آخر في خدمة لغير حق للحصول على مصالح معينة.

5. الإبتزاز: الحصول على أموال من أطراف معينة في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

كما هناك أشكال يظهر بها الفساد الإداري والمالي تعود لتصرفات الموظف وهي الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، والمخالفات التي تصدر عنه كعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، وإفشاء أسرار الوظيفة، والتباطؤ في إنجاز المعاملات... الخ.

إنتهى

أستاذة المقياس: معتوق سامية